



لجنة دعم الصحفيين

الأخلاقيات المهنية للتصوير الصحفي في مناطق النزاع المسلح: دراسة في المواثيق الأخلاقية وآليات التوازن بين التوثيق والكرامة الإنسانية

في سياق الحروب والنزاعات المسلحة، يحتل التصوير الصحفي موقعًا محوريًا في منظومة الإعلام الحربي، لكونه يضطلع بوظيفة توثيقية ذات أبعاد تاريخية وحقوقية وإنسانية. فالصورة في سياق النزاع المسلح ليست مجرد منتج بصري، بل هي شهادة على الحقيقة ووسيلة لكشف الانتهاكات. ومع ذلك، فإن هذه الوظيفة لا تُعفي المصور من مسؤوليته الأخلاقية تجاه الأشخاص الذين يصورهم.

يعمل المصورون الصحفيون كـ«شهود بصريون» على الأرض، لكن ذلك يفرض عليهم التوازن الدقيق بين واجب التوثيق الصحفي واحترام كرامة الضحايا. فالقانون الدولي الإنساني ينص على حماية المدنيين والمفقودين وضمان معاملتهم بكرامة. وتشدد المبادئ المهنية المعتمدة دوليًا على أن الصورة الإعلامية يجب أن تكون «صادقة ودقيقة ومحترمة» للحفاظ على كرامة المجتمعات المتضررة. ويؤكد ميثاق أخلاقيات الصحفيين العالمي على احترام خصوصية الأشخاص وحمايتهم، خاصة الفئات الضعيفة، كأحد أسس المهنة. بالمقابل، تحذر التوصيات المهنية من تجسيد معاناة الضحايا بشكل استفزازي أو استغلالي يستهوي الزوّار دون فائدة توثيقية.

• الإطار القانوني الدولي لحماية الضحايا

يستمدّ التصوير الصحفي في النزاعات جذوره من مبادئ القانون الدولي الإنساني. على سبيل المثال، نصّت المادة 13 من اتفاقية جنيف الثالثة على وجوب حماية أسرى الحرب من "الإهانات والتصرفات المثيرة للفضول العام"، وهو ما فُسّر لاحقًا بمنع نشر الصور التي تكشف هوية السجناء أو تفضحهم دون مبرر¹. وبالمثل، تشدد اتفاقية جنيف الرابعة على حقّ المدنيين بنشر. قانوني يحترم «شخصيتهم وكرامتهم» في كل الظروف. وقد بيّن بحث حديث للجنة الدولية للصليب الأحمر أن القتلى في الحروب يُعتبرون فئة خاصة من الضحايا، وكرامتهم محمية قانونيًا من الانتهاك². بعبارة أخرى، يلزم الصحفيين - رغم أنهم ليسوا أطرافًا في الصراع - بمراعاة هذه المبادئ بوصفها إطارًا أخلاقيًا عامًا في التصوير وتنشر صور النزاع.

• المبادئ الأخلاقية العامة في التصوير الصحفي

¹ <https://fullfact.org/law/prisoners-war-geneva-convention-photographs/#:~:text=13%20www.generally%20considered%20relevant%20to%20photographs>

² <http://international-review.icrc.org/articles/visual-representation-of-armed-conflict-related-deaths-929>

1. **احترام الكرامة الإنسانية:** يجب أن يقوم التصوير على أساس إنساني. تنصّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أن المحتوى الإعلامي ينبغي أن يكون «محترمًا» ويصون «كرامة المجتمعات المتضررة». «وبحسب ميثاق أخلاقيات الصحفيين (IFJ) ³، يتعيّن على الصحفي احترام كرامة الأشخاص، مع مراعاة خصوصية الفئات الضعيفة كالمرضى والأطفال.

2. **الضرورة الصحفية وحق الجمهور في المعرفة:** يجب أن تقتصر اللقطات الحساسة على ما يخدم مصلحة عامة واضحة. فهذه الصور قيمة وثائقية فقط إذا أسهمت في كشف الحقائق أو تعزيز المحاسبة. وهو ما يوازن أحياناً بين مبدأ «مصلحة الجمهور في المعرفة» وواجب حماية الضحايا. بعبارة أخرى، القصة الصحفية الحقيقية لا ينبغي أن تقوم على إثارة الرعب أو الاستغلال بل على نقل واقع مأساوي بأمانة وتعاطف.

3. **الدقة ونبذ التلاعب:** يشدد كل دليل مهني على ضرورة عدم تزييف أو تفكيك المشهد بغرض الإثارة. فتعديل الصور أو ترتيب العناصر لتحقيق «لقطة أقوى» يعد خرقاً لالتزامات الدقة المهنية. وعلى سبيل المثال، أكدت لوائح نشر الصور الإنسانية أن «الصورة الواعية يجب أن تكون كوثيقة للأحداث» دون أن تصبح أداة للدعاية أو الإثارة المجانية.

• قواعد تصوير المدنيين والمتضررين

✚ **الموافقة والاحترام:** يُستحسن الحصول على إذن واقعي من الأشخاص قبل تصويرهم إن أمكن، خاصةً الأطفال والجرحى. وتؤكد إرشادات لجمعية الصليب الأحمر الكندية ⁴ (CAJ) على «عدم تنفيذ أو نشر قصص استغلالية عن ضحايا أو أشخاص مأساة» مع تعاطف كامل معهم. ويعتبر بناء الثقة مع الضحايا (عن طريق الشرح والاعتذار وسؤالهم بلطف) أمراً أساسياً. فوفق إرشادات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الغرض من الموافقة هو بناء الثقة وإظهار الاحترام للشخص"، ويجب أن تكون موافقة واضحة ومستنيرة قبل التصوير.

✚ **حماية الفئات الأشد ضعفاً:** يتطلب الأمر حذراً إضافياً عند تصوير الأطفال، المرضى النفسيين أو الجرحى شديدي الصدمة. فالالتقاط أو النشر الذي قد يهين وضعهم أو يعيد إحياء صدمة لهم ممنوع. مثلاً، توصي بعض المجموعات بعدم تصوير الطفل في أية حالة مهينة أو خادشة للحياء، واحترام رغبة الأم أو الأب في حالات الحداد الشديد. والاتفاقيات المهنية تشير إلى ضرورة "إظهار اعتبار خاص" لهؤلاء وحماية خصوصيتهم.

✚ **تجنب الاستغلال العاطفي:** يجب عدم تصوير المدنيين في لحظات ضعفهم وتقديمهم كـ«مادة صوتية» لزيادة التأثير. وطالب صحفيون بتقديم الوجوه والأسماء للضحايا بطريقة تُعزز إنسانيتهم وتُسهم في فهم سياق معاناتهم بدلاً من تضخيمها درامياً. فكل صورة نُشرها ينبغي أن تعرض الشخص بصورة كاملة، مع التركيز على كرامته وأمله – لا على ملامح الوهن فقط.

✚ **عدم تعريض المدنيين للخطر:** يحظر التقاط أو نشر صور قد تكشف هوية أشخاص مهددين أو تعرضهم للانتقام. وفي حالات النزاع، قد يكون كشف شخص ما عبر صورة سبباً لاستهدافه لاحقاً. وبذلك، تنصح قواعد أخلاقية بحجب معالم الوجه أو عدم الإشارة لأماكن محددة لضحايا محتملين. هذا النهج يتوافق مع روح اتفاقيات جنيف التي تحرص على حماية الأشخاص من أعمال العنف والانتقام نتيجة نشر معلومات عنهم.

• قواعد تصوير جثث الضحايا

³ <https://www.ifj.org/who/rules-and-policy/global-charter-of-ethics-for-journalists#:~:text=8,to%20inexperienced%20and%20vulnerable%20interviewees>

⁴ <https://caj.ca/wp-content/uploads/Ethics-Guidelines-v2023.pdf#:~:text=honest%20with%20sources,and%20report%20only%20information%20in>

✚ **الحد من الصدمة البصرية:** يجب تجنب عرض مشاهد الجثث بوضوح ما لم تكن هناك ضرورة قصوى، كإثبات وقوع جريمة حرب. إن الصور المفرطة القسوة غالبًا ما يرفضها محررون محترفون للحفاظ على حساسية الجمهور. فعلى سبيل المثال، قد يكفي تصوير الأثر المحيط بالجثة (أثر مقعد أو ساعة، على غرار ممارسة صحفية رصينة) بدلًا من تصوير الجثة ذاتها بمشهد صريح.

✚ **احترام حرمة الموتى:** يحظر تصوير الجثث بطريقة تُنتهك بها كرامتها الإنسانية. فالقانون الدولي يعتبر حفظ حرمة الجثة واجبًا أخلاقيًا، إذ وجدت أبحاث أن القوانين الإنسانية تحث الأطراف على معاملة الجثث بالاحترام العميق. ولهذا، ينبغي تصوير الضحايا المتوفين بحيث يتم الحفاظ على «كرامتهم إنسانيًا» وعدم تشويه صورتهم. ويعني ذلك تجنّب الصور التي تبرز تشوّه الجسد أو الملامح النازفة.

✚ **حماية هوية الضحية:** من الأخلاقية عدم نشر صور واضحة لوجوه الضحايا قبل إبلاغ عائلاتهم، ما لم يكن لذلك مبرر صحفي بالغ الأهمية. فعلى غرار قواعد حماية أسرى الحرب التي تمنع «الكشف عن صور» تثير الفضول العام، ينبغي التعامل مع ضحايا الحرب المدنيين بحذر مماثل، بل وتقديم اعتبار خاص لعائلاتهم ومشاعرهم.

✚ **منع الإثارة الإعلامية:** تحذّر جميع القواعد المهنية والدولية من تحويل الوفاة ومشهد الجثث إلى عرض استعراضى. وتؤكد شبكة أخلاقيات الصحافة أن "لا مجال لاستخدام الصور من أجل إثارة الصدمة فقط". فالقاعدة الذهبية هنا: الرحمة أساساً، والتوثيق هدفًا لا وسيلة للاستغلال.

• السياق الصحفي والمراجعة التحريرية

لا تكتفي الكرامة بما يخص الصورة وحدها، بل يتطلب الأمر الإحاطة بالمعلومات المصاحبة لها. فكل صورة يجب أن تُنشر مع سياق دقيق للحدث لتجنب التضليل وسوء الفهم. وفي هذا الإطار، شددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أن المحتوى الإعلامي ينبغي أن يظهر «الواقع» كما هو، مع الالتزام بالمصداقية. ولهذا تعمد المؤسسات الموثوقة إلى إجراء مراجعات تحريرية صارمة على الصور الحساسة لتقييم أثرها الأخلاقي والمهني. فمن خلال هذه المراجعة يتم استبعاد اللقطات التي قد تخدم أغراضاً دعائية أو تضخيمية، ولضمان أن نشر أي صورة يُبرّر بعنوان فائدة واضحة لجمهور المتلقين.

• الاعتبارات الإنسانية والمسؤولية المهنية

تنتصر القيم الإنسانية في نهاية المطاف على الرغبة في الصورة. فكما يشير مبدأ "الإغاثة أولاً" في منظمات الإغاثة الإنسانية، فإن الواجب الإنساني يعلو على المصالح الإعلامية. ويؤكد الصليب الأحمر الدولي أن "المُستجيب الأولوية لديه هو التخفيف من معاناة البشر المحتاجين"⁵، وأن العامل الإعلامي يجب ألا يتسبب «في إضافية من التوتر» للضحايا أثناء التغطية. لذلك، إذا كان بإمكان المصور مساعدة جريح أو إنقاذ حياة شخص في اللحظة، فإن الأخلاقيات تحثه على تقديم العون فورًا قبل أي تصوير. كذلك يجب على الصحفي عدم عرقلة عمل فرق الإسعاف أو الإغاثة ميدانيًا، بل التنسيق معها إن لزم الأمر. في المقابل، يطلب ميثاق أخلاقيات الصحفيين أن يعمل المصور على «التعاطف والاحترام» مع الأشخاص الذين يصورهم، باعتبارهم بشرًا ضحايا لا مجرد وسائل بصرية.

• استنتاجات وتوصيات

تشير الأدلة من مصادر أكاديمية ورسمية إلى أن التصوير الصحفي في الحروب يقوم على معادلة حساسة بين التوثيق وحماية الإنسانية. فالصورة قد تكون أداة لإظهار الحقائق وكشف الانتهاكات، لكنها قد تتحول إلى اختراق لكرامة الضحايا إذا أسئ

⁵ <https://www.rcrc-resilience-southeastasia.org/wp-content/uploads/2016/01/IFRC-photo-guidelines-EN-LowRes.pdf#:~:text=actions%20as%20humanitarian%20photographers,the%20recipients%20and%20without%20a%20diverse>

استخدامها. ووفق دراسات حديثة، فإن مهنيي التصوير يوازنون باستمرار بين الواجب الإعلامي ومسؤولية الرحمة، معتمدين على ضوابط داخلية مثل حساسية التحرير ومعايير اختيار الصور.

لضمان تحقيق هذا التوازن، نوصي بما يلي:

✚ **وضع مدونة سلوك وطنية وعالمية موحدة:** تعكس مبادئ القانون الدولي الإنساني ومعايير حرية التعبير الصحفي، وتُعتمد من قِبَل المؤسسات الإعلامية. عليها التأكيد على احترام «الحق في التعريف بالمعلومة» مع حظر الاستغلال غير المبرر للمعاناة.

✚ **التدريب عن أخلاقيات التصوير:** يجب أن يتلقى المصورون تدريبات عملية على حسن التعامل مع الضحايا (التواصل، الموافقة، حماية الهوية)، وأهمية السياق. ويمكن دمج نماذج واقعية من النزاعات في ورش العمل لتوضيح الجرائم والانتهاكات وكيفية تغطيتها بإنسانية.

✚ **مراجعة تحريرية صارمة للصور قبل النشر:** على المؤسسات الإعلامية تشكيل لجان تحريرية متخصصة تقييم الصور العنيفة أو المضللة، كما فعلت وكالات عالمية بعد أحداث تاريخية. وتكون مهمتها ضمان أن كل صورة منشورة لها دافع توثيقي أو توعوي واضح، ولا تنتهك خصوصية أو كرامة أي إنسان.

✚ **التنسيق مع جهات إنسانية وقانونية:** التعاون مع منظمات مثل الصليب الأحمر أو مفوضيات حقوق الإنسان يمكن أن يساعد في فهم القيود القانونية الواضحة، والحفاظ على سجل حوار مفتوح مع المجتمع المدني حول حدود النشر. كذلك يستفيد الصحفيون من مشاركة خبراء قانونيين وإعلاميين للتدقيق في الحالات المثيرة للجدل قبل نشرها.

✚ **ترسيخ مبادئ "الإنسان أولاً":** ينبغي أن تترجم الأعراف الأخلاقية إلى عمل ميداني. فإذا كان إنقاذ حياة جريح ممكنًا، فإن واجب الإغاثة يسبق التقاط الصورة. ومن ثم، يجب أن يعكس سجل المصور رؤية إنسانية تعلي من قيمة الحياة وتحفظ كرامة الضحايا، لا مجرد لقطات صادمة.

ختاماً، إن المسؤولية الأخلاقية للمصورين في الحروب تضاهي مصداقيتهم المهنية. فالتصوير يجب أن يبقى أداة لخدمة الحقيقة والإنسانية لا للاستثمار في مآسي البشر. والالتزام بقواعد السلوك المذكورة أعلاه يضمن أن يبقى الإعلام شاهداً على الواقع دون أن يصبح شريكاً في استغلاله.